



وزارة العدل

قرار رقم (٥٠٦)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعية رندا سعيد يعقوب عليان نيابة عن والدها المشتكى عليه نضال عمر سعيد صلاح لشمول الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٥٣٨) جنایات شرق عمان بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٥٣٨) جنایات شرق عمان نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١ بجرم :-

١- جنایة السرقة بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين (٤٠٤ و ٧٦) من قانون العقوبات وبدلالة المواد (٢ و ٣ و ٤) من قانون الجرائم الاقتصادية والحكم عليه بوضعه بالاشغال المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وتضمينه بدل الاضرار البالغة (٢١١٢) دينار .

٢- جنحة غصب عقار خلافاً لاحكام المادة (٤٤٨) من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس مدة ستة اشهر والرسوم .

بالتدقيق تجد اللجنة بان جنحة غصب عقار وفقاً لاحكام المادة (٤٤٨) من قانون العقوبات مشمولة بقانون العفو العام في حين جناية السرقة بالاشتراك وفقاً لاحكام المادتين (٤٠٤ و ٧٦) من قانون العقوبات وبدلالة المواد (٢ و ٣ و ٤) من قانون الجرائم الاقتصادية غير مشمولة بقانون العفو العام لذا تقرر اللجنة اعتبار جنحة غصب عقار مشمولة بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ ، ورد الطلب بالنسبة لجناية السرقة لعدم شمولها بقانون العفو العام .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠

رئيس اللجنة

رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزو

عضو

رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو

النائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي د. حسن العبدلات

عضو

النائب العام
لدى محكمة الجنايات الكبرى
القاضي احسان السلامة

عضو

النائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي